

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة

١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦

البند ٣ من جدول الأعمال

### المسائل الشاملة لعدة قطاعات مع الإحالات بصورة خاصة

### إلى العناصر الحاسمة للاستدامة (جدول أعمال القرن ٢١،

الفصل ٤ - ٥)

مشروع مقرر مقدم من الرئيس

### أنماط الإنتاج والاستهلاك المتغيرة

(الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١)

١ - إن لجنة التنمية المستدامة:

(أ) أحاطت علما بتقرير الأمين العام عن أنماط الإنتاج والاستهلاك المتغيرة وإضافته E/CN.17/1996/5 (Add.1)، الذي يقدم عرضا عاما لما أحرز من تقدم بخصوص تطورات السياسات، ورحبت بالتقدم المبلغ عنه في التقرير في مجال تنفيذ برنامج العمل الدولي. كما نوهت اللجنة بالمساهمات التي قدمتها الدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات التجارية والدولية، لا سيما حلقة العمل عن تدابير السياسات الخاصة بأنماط الاستهلاك المتغيرة، التي استضافتها حكومة جمهورية كوريا، وحلقة عمل روزندا عن أنماط الاستهلاك والإنتاج المتغيرة: توضيح المفاهيم، التينظمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحكومة النرويج، والمؤتمر الدولي المعني بالتنمية الصناعية المستدامة الذي استضافته حكومة هولندا؛

(ب) أحاطت علما بتقرير الفريق العامل ما بين الدورات المخصصة للتمويل وأنماط الاستهلاك والإنتاج المتغيرة (E/CN.17/1996/7)؛

(ج) أعادت التأكيد على ملائمة برنامج العمل وحث الحكومات والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، وأمامات مختلف الاتفاقيات الدولية، والمجموعات الرئيسية، لا سيما دوائر التجارة والصناعة على حث الخطى في تنفيذ برنامج العمل، وإبقاء الموضوع قيد نظرها:

(د) لاحظت أن برنامج العمل الذي أقرته الدورة الثالثة للجنة يركز أساساً على البحث. ولاحظت أيضاً أن استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ لعام ١٩٩٧ سيتيح الفرصة لزيادة توجيه برنامج العمل باتجاه نهج يركز أكثر على اتخاذ إجراءات. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة إلى الأمانة العامة النظر في مقترنات عمل محددة في التقارير التي ستقدم في إطار برنامج العمل؛

(د - مكرر) شددت على ضرورة وجود توازن ملائم فيما يولي من اهتمام إلى جانب العرض وجانب الطلب في سياق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة المتغيرة. وذكرت أن هناك حاجة لإضفاء تغييرات على الاستخدام النهائي وأساليب حياة المستهلكين، لا سيما في الدول الصناعية، في حين ستعود الفعالية الإيكولوجية بالمنافع على الأعمال التجارية والصناعة والقطاع الحكومي في جميع البلدان. ويحتاج اعتماد نهج متوازن إزاء الإنتاج والاستهلاك المستدامين بدرجة أكبر إلى حسن الإدارة والتكنولوجيا الملائمة معاً؛

(د - مكرر ثالثاً) لاحظت أن مفهوم الكفاءة الإيكولوجية لا ينبغي أن يكون بدليلاً عن إجراء تغييرات في الأساليب غير القابلة للاستدامة لحياة المستهلكين، ولاحظت كذلك أن تحقيق الكفاءة الإيكولوجية يحتاج كذلك إلى تعزيز الجهد من أجل مساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة عن طريق تحسين وصولها إلى الموارد المالية والتكنولوجيات السليمة بيئياً؛

(ه) أعادت التأكيد على جميع المقررات التي اتخذتها بشأن المسائل المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المتغيرة خلال دورتيها الثانية والثالثة؛

(و) لاحظت وجود ارتباط مهم بين مسائل أنماط الاستهلاك والإنتاج المتغيرة والمسائل المالية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١: فعلى مستوى الاقتصاد الكلي تتحقق المدخرات باعتبارها دالة على الدخل والاستهلاك. وتدخل هذه الأدخارات في عداد الموارد الوطنية والدولية المتاحة لتمويل التنمية المستدامة التي تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة. وفي الوقت ذاته، تكون هذه المدخرات محدودة في العديد من البلدان النامية نظراً لأنخفاض مستويات دخلها أصلاً؛

(ز) أعادت التأكيد على أن السبب الرئيسي لاستمرار التدهور الذي أصاب البيئة العالمية هو أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة لا سيما في الدول الصناعية؛

(ح) كررت التأكيد على أن التدابير التي ستتخذ على الصعيد الدولي من أجل حماية البيئة وتعزيزها ينبغي أن تراعي بشكل كامل أوجه الخلل الراهنة في الأنماط العالمية للاستهلاك والإنتاج وأن أنماط الاستهلاك المتغيرة سوف تحتاج إلى استراتيجية متعددة الجوانب تقوم بالتركيز على الطلب وتلبية الاحتياجات الرئيسية للفقراء وتقلص الهدر واستخدام الموارد المحدودة في عملية الإنتاج؛

(ط) لاحظت أن ما يطرأ من تغييرات على أنماط الاستهلاك والإنتاج قد يؤدي إلى الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية عن طريق تحويلها إلى منتجات وخدمات تنتفع منها جميع البلدان بصورة عادلة، كما قد تؤدي إلى الوقاية مما يفرضه التلوث من تكاليف في المجالات البيئية والصحية والاجتماعية وتحفيض حدة آثارها؛

(ي) شددت على الحاجة إلى زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة وإلى اتخاذ تدابير تشجع استخدام الطاقة المتجددة، وتعزيز التعاون الدولي لدعم التدابير الوطنية في هذاخصوص؛

(ك) أكدت على ضرورة أن تراعي الجهد المبذولة في سبيل تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج استراتيجيات التنمية المستدامة للبلدان النامية، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنمو؛

(ل) لاحظت الاتجاه نحو تواافق عالمي في الآراء بشأن أهمية أنماط الاستهلاك والإنتاج المتغيرة، في سياق المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، كما لاحظت أن هناك بلداناً كثيرة - متقدمة النمو ونامية، وبلداناً تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية - أبلغت عن اتخاذها مبادرات وطنية لجعل أنماط الاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة؛

(م) أوصت بأن، يراعي ما يتتخذ من تدابير بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المتغيرة على النطاق العالمي، حسبما يقتضي الأمر، الحاجة لتحسين الوصول إلى الأسواق، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تحقيقاً لإنتاج سلع وخدمات أكثر استدامة؛

(ن) رحبت بالجهود التي اضطلعت بها بلدان شتى للإفاده من أدوات السياسة العامة التي اقترحتها اللجنة وأوصت بالاستمرار في تبادل الخبرات في ذلك الميدان؛

(س) وإذا تعترف بالتقدم الذي أحرزته بلدان شتى في وضع سياسات وطنية تستهدف تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، فقد أعادت التأكيد على ضرورة اضطلاع البلدان بمزيد من الجهد الرئيسية وتحقيق تقدم حقيقي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، في تغيير أنماط استهلاكها وإنتاجها غير المستدامة، والمساعدة في تصحيح الخلل الحاصل في التوازنات بين البلدان الصناعية والبلدان النامية وفي داخل كل منها. وسلمت اللجنة بأنه ينبغي للبلدان الصناعية أن تكون في طليعة البلدان المبادرة إلى بذل هذه الجهد، كما فعل البعض منها، وأنه يجب أن تضطلع هذه البلدان بمسؤولية إثبات أن أنماط الاستهلاك والإنتاج التي

تستخدم الموارد بكفاءة استخداماً قليلاً التلوث للبيئة وأن أساليب الحياة المستدامة، هي أمور ذات جدوى، فضلاً عن كونها مرغوبة وضرورية من أجل إحرار تقدم في مجال تحقيق التنمية المستدامة؛ وجددت دعوتها إلى جميع البلدان للسعي إلى تشجيع أنماط الاستهلاك المستدامة، وإلى البلدان المتقدمة النمو للمثابرة بأن تكون سباقة إلى تشجيع وتحقيق أنماط استهلاك أكثر استدامة:

(ع) رأت أن تصميم وتحقيق الكفاءة الإيكولوجية، علاوة على الاستراتيجيات المتصلة بالمنتجات قد يكونان مفیدین في تخفيف الآثار الحادة للطاقة والمواد والناتجة عن الإنتاج والاستهلاك، وأنه ينبغي تحليل مفاهيم الآثار الحادة للطاقة والمواد، وقدرة الحمل، والحيز الإيكولوجي والبصمات الإيكولوجية لزيادة تطويرها والاستفادة منها:

(ف) سلمت بأن الحكومات قادرة على جميع المستويات على التأثير على أصحاب المصالح في المجتمع، بوسائل شتى، منها وضع لوائح بيئية ومن خلال السياسة التي تنتهجها في الشراء والاستثمار. فسياسات الشراء تستطيعتناول مسألة شراء وصيانة سلع وخدمات المستشفيات ومعدات المدارس وأساطيل المركبات، فضلاً عن مسألة استخدام المنتجات السليمة بيئياً;

(ص) سلمت بإمكانية استخدام الأدوات الاقتصادية القادره على توليد الإيرادات لتمويل التنمية المستدامة وإرسال إشارات إلى السوق للمساعدة على تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛

(ق) شددت على أهمية المساهمة المقدمة من المجموعات الرئيسية والقطاع الخاص لاعتماد أنماط من الاستهلاك والإنتاج على الصعيد العالمي أكثر قابلية للاستدامة؛

(ر) شددت أيضاً على أن المسائل المبينة في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من مشروع المقرر هذا لها أهميتها بالنسبة لجميع أصحاب المصالح، ودعت الحكومات، والمنظمات الدولية، ودوائر الأعمال والصناعة، والنقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية إلى طرح نتائج عملها كي تنظر فيها اللجنة في دورتها الخامسة بغضون إدراجها في الاستعراض المزمع إجراؤه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عام ١٩٩٧؛

(ش) طلبت إلى الأمانة العامة أن تقوم بتجميع معلومات عما اتخذته الحكومات والقطاع الخاص والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية، من تدابير استجابة للأولويات المحددة في الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١ وقررت استعراض هذه المعلومات في دورات اللجنة مستقبلاً، حسب الاقتضاء.

- ٢ - تحت اللجنة الحكومات على:

(أ) مواصلة جهودها الرامية إلى إقرار أنماط من الاستهلاك والإنتاج أكثر قابلية للاستدامة، تراعي فيها احتياجات البلدان النامية وظروفها الخاصة. وقد أعادت اللجنة تأكيد الحاجة إلى قيام البلدان ..../..

كافحة ببذل مزيد من الجهود الضخمة وإحراز تقدم حقيقي. وجددت دعوتها إلى البلدان المتقدمة التموي بالمضي قدما في قيادة تعزيز وتحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر قابلية للاستدامة:

(ب) موافصلة الجمود بشكل فعال بغية الحد من التلوث وتوليد النفايات وزيادة الجمود الرامية إلى تعزيز التحسينات المستمرة في مجال الآثار الحادة للطاقة والمواد على الإنتاج والاستهلاك، وتشجع الحكومات على تبادل المعلومات عن خبرتها بتلك السياسات، وعلى كفالة مشاركة المجموعات الرئيسية مشاركة كاملة:

(ج) استطلاع آثار الكفاءة الایكولوجية على عملية وضع السياسات وتنفيذها، وخصوصا بالاقتران مع تحديد الأولويات والأهداف:

(د) إيلاء مزيد من الاهتمام، بالاشتراك مع المجموعات الرئيسية، ودوائر الأعمال والصناعة. لدور وسائل الإعلام، والأعلان، والتسويق في تشكيل أنماط الاستهلاك والإنتاج، وموافقة اللجنة في دورتها القادمة في عام ۱۹۹۷ بالنتائج والخبرات الوطنية:

(هـ) تحليل وتنفيذ التشكيلة المثلث من الصكوك والتدابير التنظيمية والطوعية والاقتصادية والاجتماعية، القائمة على التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص، بغية جعل أنماط الإنتاج والاستهلاك أكثر استدامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأدوار التي يمكن أن تؤديها التدابير المحلية، مثل التعليم، وسياسات الشراء، والوسم الایكولوجي، ومسؤولية المنتجين الموسعة والمشتركة، والمراجعة والمحاسبة البيئيتان، والضرائب البيئية، وغير ذلك من الأدوات ذات الأساس السوقى، وخفض الإعانت الضارة بيئيا وإنقاذها:

(هـ مكرر) العمل، في هذا الصدد، على مراعاة أن صكوكا من هذا القبيل لا ينبغي أن تكون وسيلة للتمييز التعسفي أو الجائز أو أن تشكل قيدا مستمرا على التجارة؛ وأن عملية وضع تلك الصكوك وتنفيذها يجب أن تتسم بالشفافية ولا بد أن تشمل التقييم المتأني والتشاور بحيث تعكس شواغل جميع البلدان المعنية. وقد أكدت اللجنة على أن الوسم الایكولوجي موضوع ينبغي في معالجته مراعاة حالة البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة، والمتطلبات الخاصة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي هذا السياق، لاحظت اللجنة أيضا أن استراتيجية الوسم الایكولوجي على الصعيد المحلي، المعتمدة بناء على الاختيار الوطني داخل البلدان وعلى أساس طوعي، ما زالت تعد استراتيجية هامة من أجل تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(و) وضع وتنفيذ سياسات لشراء منتجات وخدمات سليمة بيئيا ومستدامة كي تستخدمنا الحكومات. وقد دعت اللجنة الحكومات إلى موافاتها في دورتها الخامسة بتقارير عن تجاربها في هذا الصدد لإدراجها في الاستعراض الذي ستجريه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية في عام ۱۹۹۷.

ولاحظت اللجنة أيضاً مع الارتياح أن حكومات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اتفقت في شباط/فبراير ١٩٩٦ على السعي تحقيقاً لأعلى معايير الأداء البيئي في مرافقتها وأنشطتها، وطلبت إليها اللجنة أن توافيها في دوراتها مستقبلاً، حسب الاقتضاء، بتقارير عن التقدم المحرز؛

(ز) تشجيع إجراء حوار مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، مثل المنظمات الوطنية للمستهلكين، ودوائر الأعمال، عملاً بالفقرة ٤٥ هاءً من الفصل الأول من تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة<sup>(١)</sup>؛

(ح) تيسير اشتراك المجموعات الرئيسية، لا سيما المنظمات غير الحكومية، والاتحادات النسائية والشبابية ونقابات العمال في وضع وتنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

### - ٣ - تدعو اللجنة المنظمات الدولية إلى:

(أ) تعزيز أعمالها دعماً للمبادرات الوطنية وذلك بإجراء تحليلات سلية بشأن: '١' الاتجاهات المتوقعة في أنماط الاستهلاك والإنتاج وآثارها على السياسات العامة، '٢' آثار الفاعلية الإيكولوجية على وضع السياسات، و '٣' إيجابيات وسلبيات الأنواع المختلفة من الصكوك المتاحة بفرض إجراء تغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج؛

(ب) أن تنظر المنظمات، لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في أمر الأضطلاع، في حدود الموارد المتاحة، بمشاريع تتعلق بإجراء دراسات في مجال السياسات العامة تتناول الآثار الممكن أن تترتب في البلدان النامية على التغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج في البلدان المتقدمة النمو. وينبغي أن يتركز هذا العمل على جانبيين هما: '١' مساعدة الحكومات على تحديد الآثار والخيارات من أجل تخفيف حدة الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية المناوئة، و '٧' تحديد فرص جديدة في مجال التجارة والاستثمار وحفظها؛

(ج) قيام المنظمات الدولية، بما فيها، وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ومؤسسات بريطون وودز، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وسائر المنظمات الحكومية الدولية، التي تتوافر لديها بيانات ومعرفة جيدة في مجال وضع السياسات وتنفيذها، بإنشاء، أو الإسهام في إنشاء، مركز لتبادل المعلومات عن السياسات الجديدة والابتكارية الالازمة لتحقيق أنماط استهلاك وإنتاج أكثر قابلية للاستدامة، ومن بين تلك السياسات الاستعادة بالصكوك الاقتصادية، والتدابير الطوعية، والتعليم. وفي هذا السياق تدعو اللجنة هذه المنظمات، لا سيما، برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي والمصارف الإقليمية، إلى بذل جهود مشتركة بهدف مساعدة جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تبادل الاستفادة من الموجود من الخبرات بنهج التنمية الصناعية المستدامة وتكيف تلك النهج مع الظروف المحلية؛

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32).

(د) دعم الحكومات في مبادراتها الرامية إلى تحسين أدائها البيئي، فيما يتعلق بكفاءة المواد والطاقة، وإدارة النفايات والوقاية من التلوث وسياسات الشراء والاستثمار والمضي في تحقيق تكامل السياسة البيئية مع السياسة الاقتصادية وسائر السياسات. وفضلاً عن ذلك، تدعو اللجنة المنظمات الدولية إلى تطبيق معايير أداء بيئي رفيعة المستوى في تصريف الشؤون اليومية لمراقبتها وعملياتها.

٤ - تشجع اللجنة المجموعات الرئيسية على:

(أ) التعاون مع الحكومات في وضع وتنفيذ سياسات جديدة وابتكارية، وتكوين تشكيلة من الصكوك، بغرض إجراء تغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج:

(ب) تشجع المنظمة الدولية للمستهلكين بصفة خاصة، على مساعدة الأمم المتحدة والحكومات الأعضاء فيها على المبادرة بتنقيح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك<sup>(٢)</sup> بحيث تشمل جوائز أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر قابلية للاستدامة؛

(ج) تدعو بصفة خاصة دوائر الأعمال والصناعة:

١' إلى الاستمرار في مباشرة المسؤولية البيئية، عن طريق جملة أمور من بينها، تطوير وتنفيذ مفهوم الكفاءة الأيكولوجية، وبوجه خاص تقييم الإمكانيات الكامنة فيه وحدوده من حيث تحقيق التنمية المستدامة دون تقليل الربحية؛

٢' المساعدة على تكوين تشكيلة مثلى من الصكوك الالزامية لتحقيق أنماط أكثر قابلية للاستدامة، ويمكن إيلاء عناية خاصة للعقبات والفرص، والتکاليف والمنافع، التي ينطوي عليها تنفيذ المبادرات الطوعية، والشراكات والاتفاقيات المتضمنة المسؤولية الموسعة والمشتركة بين المنتجين (على سبيل المثال، دراسة آثار دورة الحياة عند مرحلة تصميم الإنتاج وشروط استرداد المنتجين للبضائع)، واعتماد أنظمة إدارة بيئية، من قبيل سلسلة شهادات المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 14000.

-----

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٣٩، المرفق.